أمين عام المجلس المحلي بمحافظة إب

بلغت مشاريع السلطة المحلية السابقة حوالي ألف مشروع تنموي

■،، في العشرين من فبراير ٢٠٠١م شهدت اليمن أول انتخابات للمجالس المحلية والتي مثلت الانطلاقة الفعلية للانتقال إلى نظام السلطة المحلية كتجسيد حقيقي لمبدأ الشعب مالك السلطة ومصدرها الحقيقي وتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار في الشأن المحلي تعزيزاً للامركزية المالية والإدارية.

وبعد أربع سنوات على قيام المجالس المحلية التقينا الأستاذ أمين علي أحمد الورافي الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة إب والذي سلط الضوء على تجربة المجالس المحلية كما تحدث عن أبرز المشاريع التي تحققت خلال السنوات الماضية ودور المجلس في الحفاظ على الاحواض المائية والحد من ظاهرة الفقر وموقفه من دعوة رئيس الجمهورية لانهاء ظاهرة الثأر والاهتمام بجانب النظافة والتحسين ،بالاضافة إلى أبرز القضايا الماثلة أمام المجلس وأشياء أخرى تقرأونها في سياق اللقاء التالي:

إب/حسن الصبري

●هل لكم أن تحدثونا عن المشاريع الخدمية والتنموية التي حققها المجلس المحلي بالمحافظة خلال السنوات الماضية؟

– نستطيع القول وبكل فخر ان المجالس المحلية قد حققت خلال السنوات الماضية العديد من المشاريع الخدمية والتنموية ففي العام ٢٠٠٢م حققنا في مجال التربية والتعليم ١٣٠ مشروعاً بتكلفة بلغت ٣٦٢،٤٠٣ ريال وفي مجال الصحة والسكان قمنا بتنفيذ ٥٨ مشروعاً وبتكلفة اجمالية ٢٠١،٥٤٤،٠٠٠ ريال وفي مجال التعليم الفني ثمانية مشاريع بمبلغ ٦١،٤٩٠،٠٠٠ ريال، أما في مجال الشباب والرياضة فقد وصل عدد المشاريع إلى ٢٣ مشروعاً بقيمة اجمالية بلغت ٦١و٩٤٦،٠٠٠ ريال وفي مجال مشاريع الداخلية أربعة مشاريع بتكلفة اجمالية ٩،٦٣٣،٠٠٠ ريال والإدارة المحلية أربعة مشاريع بقيمة بلغت ٩،٦٣٣،٠٠٠ ريال أما في مجال الاشغال والطرقات فقد بلغ عدد المشاريع ٦٢ مشروعاً بتكلفة اجمالية قدرها ٢١٧،٠٧٠،٠٠٠ ريال وفي مجال الزراعة والري ٢٠ مشروعاً بتكلفة اجمالية ٣٢،٥٧٠،٠٠٠ ريال.

مشاريع ٢٠٠٣م

– أما ما حققه المجلس المحلي بالمحافظة من مشاريع خلال العام ٢٠٠٣م فقد وصل عدد المشاريع إلى ٢٩٥ مشروعاً في مجال التربية والتعليم والصحة والتخطيط والرياضة والتعليم الفني والاشغال والزراعة حيث بلغت القيمة الاجمالية لهذه المشاريع ١،١٦١،٩٠٨،٠٠٠ ريال.

وبشيء من التفصيل تم في مجال التربية والتعليم انجاز ١٠٧ مشاريع بتكلفة اجمالية ٤٨٨،٠٩٨،٠٠٠ ريال وفي مجال الصحة ٧٠ مشروعاً بقيمة بلغت ٢١٣،١٥١،٠٠٠ ريال أما في مجال التعليم الفني فقد وصل عدد المشاريع ١٢ مشروعاً بلغت القيمة الاجمالية لها ٢٦،٤٩٠،٠٠٠ ريال وفي مجال التخطيط مشروعين بقيمة ٣،٠٠٠،٠٠٠ ريال وفي مجال الشباب والرياضة ٢٠ مشروعاً بتكلفة ٤٨،٧٧٧،٠٠٠ ريال أما في مجال الأشغال والطرقات فقد وصل عدد المشاريع إلى ٦٢ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ٣٤٦،٧٩٠،٠٠٠ ريال وفي مجال الزراعة والري ٢٠ مشروعاً بقيمة اجمالية ٣٥،٦٠٢،٠٠٠ ريال.

مشاريع ٢٠٠٤م

– فيما بلغ عدد المشاريع الخدمية والتنموية التي حققها المجلس المحلي للعام الحالي ٢٠٠٤م ٣٩٤ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ١،٢٤٦،٦٣٨،٠٠٠ ريال.

حيث وصل عدد المشاريع في مجال التربية والتعليم ١٦٣ مشروعاً بتكلفة اجمالية ٤٦٥،٤٤٨،٠٠٠ ريال وفي مجال الصحة ٩٢ مشروعاً بقيمة بلغت ٣٢٠،٣٧٠،٠٠٠ ريال أما في مجال التعليم الفني فقد وصل عدد المشاريع في هذا الجانب إلى مشروعين بقيمة ١٤،٠٠٠،٠٠٠ ريال وفي مجال التخطيط مشروعين بقيمة ٤،٠٠٠،٠٠٠ ريال والشباب والرياضة ٢٠ مشروعاً بتكلفة اجمالية ٤٤،٣٧٠،٠٠٠ ريال وفي مجال الاشغال والطرقات فقد تم انجاز ٧٨ مشروعاً بتكلفة اجمالية بلغت ٣٦٢،٠٦٤،٠٠٠ ريال وفي مجال الزراعة والري ٣٧ مشروعاً بتكلفة ٣٦،٣٨٦،٠٠٠ ريال.

● ما دور المجلس المحلي في الحد من الفقر المنتشرة بالمحافظة؟

– فيما يخص ظاهرة الفقر فنحن نسعى إلى الحد من هذه الظاهرة وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والمعالجات منها:

– متابعة الجهات ذات العلاقة بزيادة اعتمادات الضمان الاجتماعي.

– الاهتمام بالجانب الزراعي من خلال توفير المستلزمات الأساسية الزراعية وتشجيع قيام الجمعيات الزراعية ودعمها.

– تشجيع الاستثمار والمتمثل باقامة العديد من الفنادق والمطاعم والمنتجعات السياحية لتشغيل أكبر عدد من الأيادي العاملة سعياً للحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

الجانب الأمني

● وماذا عن الجانب الأمني والاجتماعي؟

– بالنسبة لهذا الجانب تم التركيز على توفير الأمن والاستقرار ووضع المعالجات اللازمة الكفيلة بحل قضايا المواطنين وترحيلها إلى الجهات المختصة كالنيابة والمحاكم وكذا القيام بالزيارات المستمرة للسجون من خلال تشكيل لجان وتكليف المجالس المحلية بزيارة السجون من خلال الاطلاع على أحوال المساجين وعقد اجتماعات مع اللجنة الأمنية كان من أبرز نتائج تلك الجهود:

– الحد من ظاهرة اطلاق النار في الاعراس والمناسبات بل وتلاشت هذه الظاهرة.

– متابعة المشتبهين والمجرمين الذين يقلقون الناس والقاء القبض عليهم واحالتهم إلى القضاء بالتنسيق مع رجال الأمن والنيابة.

– منع ظاهرة التنافيذ والعدال والتحكيم.

– متابعة الجهات المعنية في سرعة البت في قضايا المواطنين وحلها.

– الحد من ظاهرة حمل السلاح.

قضية الثأر

● ما موقف المجلس المحلي من دعوة رئيس الجمهورية لانهاء ظاهرة الثار؟

– قضايا الثار في بلادنا من القضايا التي تسعى قيادتنا السياسية إلى اجتثاثها من مجتمعنا فحكومتنا الرشيدة ممثلة بفخامة الاخ رئيس الجمهورية حفظه الله تسعى إلى ايجاد حل جذري

□ أمين علي أحمد الورافي

لهذه الظاهرة التي تنبذها تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وعملاً بتوجيهات قائد المسيرة الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله في معالجة قضايا الثار على مستوى كل محافظة وفي إطار التوجه الجاد لانهاء هذه الظاهرة من خلال وضع الحلول والضوابط والمعالجات فقد عقدت عدة اجتماعات برئاسة الأخ العميد علي بن علي القيسي محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي مع الجهات المعنية كالمحكمة والنيابة والأمن وعدد من العلماء والمشايخ واعضاء مجلسي النواب والشورى تم خلال الاجتماعات مناقشة كافة القضايا المتعلقة بالثار وخطره على مجتمعنا ومبادرة الاخ رئيس الجمهورية وتوجيهاته بسرعة تشكيل لجنة فرعية لمعالجة قضايا الثار تقوم بحصر كافة قضايا الثار في المحافظة وتوضيح أسبابها واقتراح الحلول المناسبة لها وبما يكفل انهاء هذه الظاهرة واجتثاثها من جذورها وإحلال الأمن والأمان في المجتمع كما تم خلال الاجتماعات استعراض ومناقشة كافة الملاحظات والآراء والتصورات التي تقدم بها المجتمعون حول قضايا الثارفي بعض مديريات المحافظة كون هذه الظاهرة تكاد تكون منعدمة عدا في بعض المناطق.

والحقيقة أن ظاهرة الثار ليست حصراً على مجتمعنا اليمني بل هي ظاهرة بشرية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات وإن كانت تتفاوت من مجتمع لآخر بنسب مختلفة ولذلك فقد عالج ديننا الإسلامي الحنيف هذه الظاهرة بأن شرع القصاص في القتل مساواة ومماثلة بالفعل من الفاعل نفسه دون أن يتجاوز إلى غيره لقوله تعالى: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون».

كما ناقش المجتمعون رفع تصور بتشكيل اللجنة الفرعية ووضع آلية عملها سعياً لمعالجة قضايا الثار بالمحافظة بحيث تضم اللجنة عدداً من المشايخ والوجهاء والعلماء واعضاء مجلسي النواب والشورى والمجالس المحلية والشخصيات الاجتماعية ودور الخطباء والمرشدين والعلماء والجامعة في نشر التوعية بخطر هذه الظاهرة وضرورة إنهائها والتقيد والالتزام بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي يحرم الثأر لما يترتب عليه من دمار وخراب وازهاق أرواح الأبرياء في مجتمعنا ناهيك عن ما يسببه الثار من تشرد للأسر ونشر الخوف والفزع وعدم وجود الطمأنينة والسكينة في المجتمع وبالتالي العيش في تقاتل وتناحر.

ومن هنا فإن مكافحة هذه الآفة وهذا الداء المزمن هو واجب ديني ووطني يحتم علينا جميعاً مؤسسات وأحزاب سياسية ومنظمات جماهيرية وأفراد أن نلبي الدعوة الكريمة لفخامة الأخ الرئيس لانهاء ظاهرة الثأر مصداقاً لقوله تعالى «وأطيعوا الله ورسوله وأولي الأمر منكم» وقوله عز وجل :«ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم» فظاهرة الثار هي من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي بل وتحول دون إحداث نهضة تطويرية إذ أنه لا تطور بدون أمن ولا تنمية بدون استقرار والإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وشدد الجميع على إشراك جميع المسئولين في الأجهزة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة ظاهرة الثار واقتراح وإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها وضرورة قيام الجميع بدورهم الإنساني والوطني وتكثيف عملية التوعية وبالأخص دور الإعلام وخطباء المساجد والتربية والجامعة حول خطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية على المواطن والمجتمع معاً ومما لا شك فيه من أن هذه الظاهرة تؤثر تأثيراً سلبياً على النهوض التنموي وتنفيذ المشاريع الخدمية في المناطق التي تعاني من وجود هذه الظاهرة السيئة فيها.

تطوير السلطة المحلية

● باعتقادك ماهي المتطلبات الضرورية لتطوير نظام السلطة المحلية؟

– فيما يخص المتطلبات لتطوير نظام السلطة المحلية فمن وجهة نظرنا أن تلك المتطلبات تتمثل بالآتي:-

١- العمل على تنفيذ وتطبيق قانون السلطة المحلية واللائحة التنفيذية نصاً وروحاً بجميع مواده وفقراته.

٢- توفير الاعتمادات المالية اللازمة التي تمكن المجالس المحلية من أداء مهامها على أكمل وجه.

٣- ضرورة عقد دورات تاهيلية لكوادر السلطة المحلية وذلك لإيجاد كوادر كفؤه تقوم بمهامها على الوجه المطلوب.

٤- وضع الحلول اللازمة للتداخل والتباين الملحوظ بين قانون السلطة المحلية وقرارات الأجهزة المركزية.

٥- سرعة العمل على إعادة الهيكل التنظيمي الخاص بدواوين المحافظات والمديريات وبما يتناسب مع الهيكل التنظيمي للمجالس المحلية.

٦- العمل على توفير الحوافز الكافية للجان المتخصصة والمختصين في المجالس المحلية.

٧- ضرورة تحديث وتطوير الهياكل التنظيمية لفروع الوزارات بما يمكنها من تحمل المسؤولية ورفدها بالكفاءات الضرورية وعقد دورات تاهيلية للكادر العامل في هذه المكاتب في مجال نظام السلطة المحلية وبما يضمن تاهيل موظفي كل مكتب في نطاق اختصاصاتهم.

أبرز القضايا

● ماهي أبرز القضايا الماثلة الآن أمام المجلس؟

– لعل أهم وأبرز القضايا الماثلة أمام المجلس المحلي في الوقت الحالي هو تحقيق تنمية شاملة وإنجاز العديد من المشاريع الخدمية المتصلة بحياة المواطن والتي تمثل أهمية بالغة وتلبي احتياجات ومتطلبات المجتمع وكذا استتباب الأمن وسرعة حل القضايا العالقة والاهتمام بالجانب السياحي نظراً لما سيكون لهذا الجانب من مستقبل بالمحافظة التي تمتلك المقومات السياحية التي تؤهلها لجذب المستثمرين ومن ثم الاستفادة من هذا الجانب الذي سيعود بالنفع على أبناء المحافظة.

الدور الرقابي

● ماهي القرارات التي اتخذت لتعزيز الدور الرقابي والإشرافي للمجلس؟

– المجلس المحلي بمحافظة إب اتخذ عدداً من القرارات التي تعزز الدور الرقابي والإشرافي سواءً في اجتماعاته العادية أو الاستثنائية منها قرارات تهم المكاتب الخدمية وهي: مكتب الصحة ومكتب المالية ومكتب الأشغال ومؤسسة المياه والكهرباء وكذا صندوق الرعاية الاجتماعية وغيرها .. مما كان له الأثر الإيجابي في تحسين مستوى أداء هذه المكاتب كما أن المجالس المحلية بالمديريات تمارس هذا الدور الرقابي والإشرافي على فروع المكاتب والمؤسسات بالمديريات ووفقاً للصلاحيات المخولة لها بقانون السلطة المحلية.

ابعاد قانون المجلس المحلي

● ماهي الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية من قانون السلطة المحلية؟

– قانون السلطة المحلية بمواده ولوائحه التنفيذية احتوى على جميع المجالات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والمالية.

– فبالنسبة للبعد السياسي فهو يتمثل في حكم الشعب نفسه بنفسه واختيار ممثليه للتعبير عن آرائهم في الرقابة والإشراف على أداء الأجهزة التنفيذية.

– وبالنسبة للأبعاد الاقتصادية فتتمثل في تحقيق السياسات والبرامج والخطط الهادفة للارتقاء بمستوى معيشي أفضل من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية في شتى مجالات الحياة المرتبطة بحياة المواطن.

– وبالنسبة للأبعاد الاجتماعية فتتمثل في توفير الأمن والاستقرار والحد من وقوع الجريمة وانتشارها وضبط الفارين من وجه العدالة والبت في القضايا. وتقديم الدعم والرعاية للأسر الفقيرة من خلال صرف الإعاشة من صندوق الرعاية الاجتماعية والتي أصبحت تصل إلى كافة الأسر المعدمة في قرى وعزل المديريات ونطمح إلى توسيع وزيادة الاعتمادات لتشمل باقي الأسر الفقيرة.

– البعد الإداري ويتمثل في إيجاد الكادر الإداري الكفوء ومتابعة المكاتب الإدارية في تقديم خدماتها للمواطنين من خلال إنجاز المعاملات بسهولة ويسر وحث الموظفين على مضاعفة الجهود وبما يؤدي إلى الارتقاء بالعمل الإداري وتحسين مستوى الأداء.

ضمان التحقيق

● نص قانون السلطة المحلية في مادته «٤» على مبدأ المشاركة الشعبية .. ما مفهوم المجلس لها؟

– مفهوم المجلس المحلي لمبدأ المشاركة الشعبية تمثل في مشاركة المواطنين في اختيار من يمثلهم في تنفيذ الرقابة والإشراف على كافة المكاتب التنفيذية وتنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية والمشاركة في رسم الخطط والبرامج الهادفة إلى تحقيق تنمية شاملة على مستوى كل وحدة إدارية.. وأهميتها تكمن في ممارسة الديمقراطية وتطبيقها نصاً وروحاً. وآلية تنفيذها من خلال وجود أعضاء في المجالس المحلية يمثلون كافة المواطنين ولهؤلاء الأعضاء مشاركة وضمان تحقيق المشاركة الشعبية هو الصلاحيات الممنوحة لها في قانون السلطة المحلية رقم «٤» لسنة ٢٠٠٤م.

مفهوم الرقابة

● أكد القانون على الرقابة الشعبية .. فما مفهوم الرقابة الشعبية .. وماهي اهدافها؟

– مفهوم الرقابة الشعبية هو ممارسة ممثلي الشعب في الرقابة والإشراف على أداء الأجهزة التنفيذية وتقييمها وإبداء الآراء والملاحظات حول المهام والأعمال المناطة بتلك الأجهزة.

وتهدف الرقابة الشعبية إلى تحسين مستوى الأداء لكافة أعمال المكاتب التنفيذية وكشف أوجه القصور والتلاعب إن وجدت وإتخاذ الإجراءات والمعالجات اللازمة لذلك وكذا ضمانة أكيدة لتنفيذ العديد من المشاريع الخدمية والتنموية وفق خطط وبرامج معدة مسبقاً.

الاجراءات التأديبية

● ما هي الاجراءات التأديبية في حق عضو المجلس المحلي عند اخلاله بواجبات العضوية؟

– القانون حدد الإجراءات القانونية في حق من ثبت إخلاله بوجباته العضوية. فالعضو يطلب للمساءلة أمام المجلس المحلي حول ما نسب إليه من مخالفات وفي حالة عدم معالجة ذلك يحال العضو إلى لجنة الرقابة المسلكية بالمجلس المحلي بالمحافظة. وفي حالة ثبوت إخلال العضو بواجباته العضوية فيتم إسقاط العضوية منه.

قرارات إلزامية

● قرارات المجلس الزامية .. فما هي سلطات المجلس لفرض قراراته،، وكيف تتم محاسبة الخارجين عنها؟

– جميع القرارات الصادرة عن المجلس المحلي بالمحافظة والمتعلقة بالمكاتب التنفيذية في تنفيذ ما ورد فيها فهي تنفذ من قبل تلك المكاتب وفي حالة حدوث تقصير أو تهاون في تنفيذ تلك القرارات فإن قانون السلطة المحلية بين الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها في هذه الحالة منها.

طلب مدير الوحد الإدارية أو المكتب التنفيذ ومساءلته أمام المجلس المحلي وفي حالة رفضه لتنفيذ تلك القرارات يتم سحب الثقة منه وفقا للإجراءات المتبعة في هذه الحالة والواردة في اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية رقم «٤» لسنة ٢٠٠٠م.

تأهيل وتدريب

● ما مدى اهتمام المجلس المحلي بتاهيل وتدريب أعضاء المجلس المحلي بالمديريات؟

– المجلس المحلي بالمحافظة يسعى إلى تدريب وتاهيل أعضاء المجالس المحلية بهدف إيجاد كوادر كفؤة ومؤهلة قادرة على تنفيذ جميع الأعمال والمهام الموكلة إليها حيث أقيم العديد من ورش العمل والدورات التأهيلية بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية ومشروع إيداس والصندوق الاجتماعي للتنمية ومنظمة «G.T.Z» والمشروع اليمني الألماني ومع كل هذا فالحاجة ماسة إلى عقد ورش عمل للمجالس المحلية في مجال التخطيط وتنفيذ الخطط والبرامج في شتى المجالات للارتقاء بمستوى أداء المجالس المحلية وتحملها المسؤولية بكفاءة واقتدار.

الاحواض المائية

● ماهو دور المجلس المحلي بالنسبة لظاهرة البناء العشوائي على الاحواض المائية؟

– أولى المجلس المحلي موضوع الأحواض المائية أهمية بالغة نظراً للتوسع العمراني الذي تشهده المحافظة وتحديد الأحواض المائية من خلال الزحف العمراني عليها وأمام ذلك عقدت عدة اجتماعات مع المكاتب المعنية كالأشغال ومؤسسة المياه والمجالس المحلية في كل من الظهار – المشنة – جبلة والذي يقع الحوض المائي في نطاقها واتخذت العديد من القرارات الهادفة والكفيلة بالحفاظ على الأحواض المائية حيث تم إعداد خريطة للحوض المائي محدد فيها المناطق التي يمنع البناء فيها ووضع العلامات والإشارات الخاصة بذلك وإلزام المكاتب المعنية والمجالس المحلية بعدم منح أي تراخيص بناء في تلك المناطق وإجراء الرقابة والمتابعة المستمرة لتنفيذ ذلك حفاظاً على الأحواض المائية. من خلال عقد اجتماع أسبوعي للمكاتب الخدمية للمناقشة والتنسيق بين تلك المكاتب في تنفيذها للأعمال الخدمية ومتابعة موضوع الحوض المائي ومدى التزام المكاتب المعنية بتنفيذ القرارات الخاصة بالحفاظ على الأحواض المائية.

المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية جناحا السلطة المحلية